قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية

مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية

الصفحة الرئيسية للمجلة: http://185.23.154.237:8084/Account/Login

# (( الدساتير الوطنيـة في عصر الرقمنـة والعولمـة القانونيـة: التحديات وافاق التكيف ))

## *National Constitutions in the Age of Digitization and LegalGlobalization: Challenges and prospects for Adaptation*

م.م ***سوسن خيري عبدالله محمود المشهداني*** [١،*]

[١] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ***كلية المنصور الاهليـــة / قسم القانـــون***، العراق.

**Keywords**
**C0nstitutions , digitization , globalization , human rights ,Suitability**

**Abstract**

This study examines the challenges facing national constitution in adabting to the profound transformations brought about by digitalization and legal globalization , in acontext marked by the unprecedented expansion of cyberspace and the increasing overlap of legal systems beyond traditional territorial boundaries of the state b. the research aims to analyze the Legal and constitutional conceptual framework of digitalization and Legal globalization , and to clarify their implications for the function of national constitution ,particulary with regard to the concepts of sovereignty ,constitutional jurisdiction ,and the protection of fundamental rights and freedoms .It further addresses the most significant contemporary constitutionl challenges , foremost among them the issue of constitutional jurisdiction in the cross- border digital space ,as well as difficulty of reconciling traditional constitutional texts with the requirem of rights protection in the digital environment in this regard, the study highlights the mechanisms of constitution and legal a daptation , both at th inter level through the development of constitutional provisions and national legislation and a the external level through benefiting from comparative constitutional experiences and intenational human rights standards .the research concluds that the effectiveness and continuity of national constitutions in the age digitalization and legal globalization depend on the adoption of flexible constitutional approaches capable of achieving abalance between national sovereignty , international cooperation, and the protection of rights and freedoms in the contemporary digital sphere .

**معلومات المقال**

*تاريخ المقال:*
الإرسال:١\١٢\٢٠٢٥
المراجعة:٣\١\٢٠٢٦
القبول:١\٢\٢٠٢٦

*الكلمات المفتاحية:*
**الدساتير، الرقمنة، العولمة، حقوق الانسان، الملائمة**

**ملخص**

يتناول هذا البحث دراسة اشكالية تكيف الدساتير الوطنية مع التحولات العميقة التي افرزتها الرقمنة والعولمة القانونية، في ظل مـــا يشهده العالم مـــن توسع غير مسبوق للفضاء الرقمي وتداخل الانظمة القانونية على نحو يتجاوز الحدود الاقليمية التقليدية للدولة . ويهدف البحث الى تحليل الآطار المفاهيمي القانوني والدستوري للرقمنـة والعولمـة، وبيان انعكاساتها على وظيفـة الدستور الوطني، ولاسيما ما يتعلق بمفهومي السيادة والاختصاص الدستوري وحماية الحقوق والحريات الاساسية، كما ويناقش هـذا البحث ابرز التحديات الدستورية المعاصرة، وفي مقدمتها إشكاليـة الاختصاص الدستوري في الفضاء الرقمي العابر للحدود، وصعوبة موائمة النصوص الدستورية التقليدية مع متطلبات حماية الحقوق في البيئة الرقمية، وفي هذا السياق سلط البحث الضوء على آليات التكيف الدستوري والقانوني سواء على المستوى الداخلي مـن خلال تطوير النصوص الدستورية والتشريعات الوطنية . امـا على المستوى الخارجي عبر الاستفادة من التجارب الدستورية المقارنة والمعايير الدولية لحقوق الانسان، ويخلص البحث الى ان قدوة الدساتير الوطنية على الاستمرار والفاعلية في عصر الرقمنة والعولمة القانونية مرهونة بمدى تبنيها مقاربات دستورية مرتة، تحقق التوازن بين مقتضيات السيادة الوطنية ومتطلبات التعاون الدولي وضمان حماية الحقوق والحريات في الفضاء الرقمي المعاصر .

* ***Sawsan.khairy@muc.edu.i q***

## ١. مقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات عميقة ومتسارعة بفعل الثورة الرقمية والتطور الهائل في تقنيات المعلومات والاتصال، الأمر الذي أفضى إلى إعادة تشكيل البُنى القانونية والسياسية للدول، وأعاد طرح إشكالية العلاقة بين الدساتير الوطنية وموجات العولمة القانونية. فلم تعد الدساتير، بوصفها الوثيقة العليا المنظمة للسلطة والضامنة للحقوق والحريات، بمعزل عن التأثيرات العابرة للحدود، بل أصبحت تتفاعل بشكل مباشر مع منظومات قانونية دولية ومعايير كونية تتسم بالتطور المستمر. وفي هذا السياق، برزت ظاهرة "العولمة القانونية" كإطار مفاهيمي يعكس تداخل الأنظمة القانونية الوطنية مع القواعد والممارسات الدولية، بما يفرض تحديات معقدة على سيادة الدولة ووظائفها الدستورية التقليدية.

إن الرقمنة، باعتبارها أحد أبرز ملامح العصر الحديث، لم تقتصر آثارها على المجالات الاقتصادية والتقنية فحسب، بل امتدت لتشمل المجال القانوني والدستوري، حيث أفرزت قضايا جديدة تتعلق بحماية البيانات، والخصوصية الرقمية، والأمن السيبراني، وحرية التعبير في الفضاء الإلكتروني. هذه القضايا تضع الدساتير الوطنية أمام اختبار حقيقي لمدى قدرتها على مواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة، سواء من خلال النصوص الصريحة أو عبر التفسير القضائي المرن. كما أن الانتقال نحو "الحكومة الرقمية" يعيد صياغة العلاقة بين المواطن والدولة، ويستدعي تطوير الأطر الدستورية لضمان الشفافية والمساءلة وحماية الحقوق في البيئة الرقمية.

ومن جهة أخرى، تفرض العولمة القانونية تحديات تتعلق بتآكل الحدود التقليدية للسيادة، حيث تتزايد أهمية الاتفاقيات الدولية، وأحكام المحاكم والهيئات الدولية، والمعايير العالمية في التأثير على التشريعات الوطنية، بما في ذلك النصوص الدستورية. وهذا يثير تساؤلات جوهرية حول مدى استقلالية الدستور الوطني، وحدود انفتاحه على القانون الدولي، وآليات التوفيق بين الالتزامات الدولية والخصوصيات الوطنية. وفي ظل هذا التداخل، تتجه بعض الدول إلى تبني نماذج دستورية أكثر مرونة وانفتاحاً، تسمح باستيعاب المعايير العالمية دون التفريط بالهوية الدستورية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تفتح الرقمنة والعولمة القانونية آفاقاً واسعة لتطوير الدساتير الوطنية وتعزيز فعاليتها، من خلال الاستفادة من التجارب المقارنة، وتبني أفضل الممارسات في مجال حماية الحقوق الرقمية، وتكريس مبادئ الحكم الرشيد. كما تسهم في تعزيز التعاون القانوني الدولي وتبادل الخبرات، بما يدعم بناء أنظمة دستورية أكثر استجابة للتغيرات العالمية.

وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحليل التحديات التي تواجه الدساتير الوطنية في ظل الرقمنة والعولمة القانونية، واستكشاف آفاق التكيف الممكنة، من خلال مقاربة تحليلية تستند إلى الأدبيات الحديثة والتجارب الدولية، بهدف الوصول إلى رؤى علمية تسهم في تطوير الفكر الدستوري المعاصر وتعزيز قدرته على مواكبة متطلبات العصر الرقمي.

## ٢. المبحث الأول: الأطار المفاهيمي والتحليلي للرقمنة والعولمـــة

تعد الرقمنة أحد ابرز التحولات البنيوية التي يشهدها العالم المعاصر إذ لم تعد مجرد ادوات تقنية بل عُدتْ اطار جديد لانتاج السلطة والمعرفة وتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. وفي السياق الدستوري أدت الرقمنة الى اعادة تشكيل وظائف الدولة، فانتقلت العديد مـــــن مظاهر السيادة مـــن الحيز المادي الى الفضاء الرقمي، ممافرض على الدساتير الوطنية ان تتعامل مع وقائع قانونية جديدة، مثل

الحكومة الالكترونية، والهوية الرقمية، والحقوق الرقمية، وحماية البيانات الشخصية بوصفها مكونات اساسية في النظام الدستوري الحديث .[١]

اما العولمة القانونية فهي تعبر عن تزايد تشابك الانظمة القانونية الوطنية مع منظومات قانونية عابرة للحدود، سواء من خلال الاتفاقات الدولية، او القواعد النموذجية، او قرارات الهيئات القضائية الدولية، وقد ادى هذا التداخل الى تراجع احتكار الدولة لانتاج القاعدة القانونية وظهور مراكز متعددة للتشريع والتفسير، الامر الذي يضع الدستور الوطني امام تحدي الحفاظ على سموه في ظل منظومة قانونية عالمية متشابكة تتجاوز الحدود الاقليمية .[١]

ان التفاعل بين الرقمنة والعولمة القانونية يخلق واقع دستوري جديد تتآكل فيه الحدود التقليدية بين الداخل والخارج، الوطني والعالمي، فالتشريعات الرقمية كثيرا ماتستورد كنماذج الى مايمكن وصفه

(العولمة الدستورية )، حيث لم يعد الدستور تعبير حصري عن الارادة السياسية الوطنية، بل اصبح جزءا من منظومة قانونية كونية تؤثر فيه بقدر ما يتفاعل معها .[٢]

وفي ظل هذا الواقع تواجه الدولة الدستورية تحديا مزدوجا، إذ لـــم تعد السيادة الدستورية تعني الانفراد المطلق للدولة، حيث اصبحت السيادة الدستورية مرنة تتفاعل مع التزامات دولية ومعايير رقمية عابرة

للحدود، فالدساتير المعاصرة باتت مُطالبة بايجاد توازن دقيق بين حماية الهوية الدستورية الوطنية مـــن جهة والانفتاح على النظام القانوني العالمي ومتطلبات الفضاء الرقمي مـــن جهة اخرى، وبما يحفظ الاستقلال الدستوري دون الانعزال عن التطورات العالمية .[٣]

### ١.٢ لمطلب الثاني: الرقمنة والعولمة القانونية وانعكاساتها على البنية الدستورية

أفرزت الرقمنة تحولا جوهريا في طبيعة الدولة الدستورية المعاصرة، إذ لم تعد ممارسة السلطة العامة محصورة في الآطر التقليدية، بل اصبحت تعتمد بصورة متزايدة على النظم الرقمية الدولة والفرد، وبين السلطات العامة نفسها، فالقرارات الادارية والسياسات العامة، وحتى الممارسات الامنية باتت تدار عبر منصات رقمية، الامر الذي يفرض على الدساتير الحديثة ان تتكيف مـــع هذه البيئة الجديدة مـــــن خلال تكريس مبادىء الشفافية الرقمية، وحماية البيانات الشخصية وضمان عـــدم خضوع الحقوق الاساسية لمنطق المعالجة الآلية غير الخاضعة للرقابة القضائية .[١] لقد أدت العولمة القانونية الى زعزعة التطور التقليدي لسيادة الدولة في المجال التشريعي، إذ لـــم تعد القواعـــــد القانونية تُنتج حصريا داخل الاطار الوطني، بل اصبحت تتاثر بصورة متزايدة بالاتفاقيات الدولية والمعايير الصادرة عـــن المنظمات العالمية والشركات متعددة الجنسيات، ولاسيما في المجالات الرقمية والتقنية، ونتيجة لذلك باتت الدساتير الوطنية تواجه تحديا يتمثل في كيفيـــــة الحفاظ على هويتها الدستورية في ظل هذا التدفق المستمر للمعايير العابرة للحدود، الآمر الذي يفرض اعادة تعريف السيادة القانونية بوصفها: القـــدرة على التكيف الواعي مـــــع النظام القانوني العالمي دون التفريـــط بالاسس الدستورية الوطنية .[٢] وامام هذا التدخل بين القواعد الوطنية والمعايير الرقمية العالمية لم يَعُدْ مبدا سمو الدستور يحتفظ بذات الدلالة التقليدية المطلقة،إذ اصبحت لعض القواعد الفنية والتقنية تُفرض عمليا خارج المسار التشريعي الوطني، مما يخلـــــق تحديا حقيقيا امام القضاء الدستوري في ضبط العلاقة بين الدستور والالتزامات الرقمية الدولية، فالقاضي الدستوري لـــم يَعُد معنيا فقط بمراقبـــة دستورية القوانين الداخلية، بل بات مُطالبا ايضا بفحص مدى توافق المعايير التقنية والعابرة للحدود مع القيم الدستورية العليا .[٣] وفي السياق ذاته اسهمت الرقمنة في تعميق المخاطر التي تهدد الحقوق الدستورية للافراد ولاسيما الاصطناعي تؤثر في فرص العمل والوصول الى الخدمات، وحتى فـــي التطبيقات الامنية اضحى دون شفافية او ضمانات قانونية كافية وهو مايفرض على الدساتير الحديثة تطوير مضمون الحقوق والحريات بحيث تشمل الحماية من الانتهاكات الرقمية وليس فقط من تعسف السلطة التقليدية .[١] وبفعل هـــــذه التحولات المتراكمة يبرز اتجاه حديث في الفكر الدستوري يدعـــوا الى ((دسترة الفضاء الرقمي ))، أي ادماج مبادىء وقواعـــد دستورية صريحة تنظم العلاقة بين السلطة والتكنولوجيا، مثل الحق في حمايـــة البيانات والحق في النفاذ الى الانترنيت، وضمان الرقابـــة الديمقراطية على استخدام الخوارزميات في الادارة العامـــة، بما يضمن بقاء الدستور اطاراً ناظمـــاً حتى في البيئـــة الرقميـــــة المعولمـــــة .[٢] أذن الرقمنة والعولمة القانونية اصبحتا من العوامل الجوهرية المؤثرة في اعادة صياغة المفاهيم الدستورية التقليدية ولاسيما مبدأ السيادة ووظيفة الدولة . وقـــد اظهرت هذه التحولات محدودية الاطار الدستوري الكلاسيكي في مواجهة الظاهر العابرة للحدود، بما يستلـــزم تطوير مقاربة دستورية مرنـــة تحفظ جوهر الفكرة الدستورية الاصلية، وتحقق في الوقت ذاته التوازن بين متطلبات الانفتاح القانوني وضمانات الشرعية الدستورية .

## ٣. المبحث الثاني: التحديات الدستورية الناشئـــة عن الرقمنة والعولمة القانونية

افرزت التحولات المتسارعة التي فرضتها الرقمنة والعولمة القانونية جملة من التحديات الدستورية العميقة التي تمس البنيـــة التقليديـــة للدساتير الوطنية ووظائفها التنظيمية والضامنة للحقوق، فلـــــم تعد النصوص الدستورية بصيغها الكلاسيكيـــة القديمـــة قادرة بذاتها على استيعاب الاشكالات الناجمة عـــن الفضاء الرقمي

والعلاقات القانونية العابرة للحدود، الامـــــر الذي يفرض اعادة النظر في أليات التكيف الدستوري، وبحث السبل الكفيلة بضمان فعالية الدستور مع الحفاظ على سموه ومشروعيته .[١]

**١.٣ لمطلب الأول:إشكالية الاختصاص الدستوري في الفضاء الرقمي العابـــــر للحدود**

أدت الرقمنـــة والعولمـــــة القانونية الى اشكالية عميقـــــة تتعلق بتحديد نطاق الاختصاص الدستوري للدولة والفضاء الرقمي العابر للحدود، حيث لم يعد الاقليم الجغرافي يشكل الاطار الحصري لممارسة السيادة الدستورية،فقد اتاحت التقنيات الرقمية نشوء فضاءات افتراضية تتجاوز الحدود التقليدية للدولة مما ادى الى تداخل الاختصاصات الدستورية بين الدول وطرح تساؤلات جوهرية حول قدرة الدستور الوطني على فرض احكامه على انشطة رقمية تتم خارج الاقليم لكنها تنتج اثارا قانونية داخلية .[٢] كما أن الطابـــع اللامركزي للفضاء الرقمي ادى الى اضعاف وضوح قواعـــــد الاختصاص الدستوري خاصة في مـــــا يتعلق بتنظيم المحتوى الرقمي وحماية البيانات الشخصية، والجرائم السيبرانية إذ تتوزع عناصر الفعل الرقمي بين اكثر من دولة، مابين مكان الخادم، ومكان المستخدم، ومقر الشركة الرقمية الامـــر الذي يحد مـــــن فعالية الادوات الدستوريـــة التقليديـــة القائمة على معيار الاقليـــــم ويجعلها عاجزة عن تحقيق حماية دستورية متكاملة .[١] ويضعف مـــــن إتساع نطاق الرقابة الدستورية التقليدية ومن قدرتها على التعامل مع التشريعات والتنظيمات الرقمية،إذ اصبح القضاء الدستوري مطالبا بالنظر في نصوص وقواعد تقنية معقدة تتسم بالسرعة والتغير المستمر، ممـــا يثير اشكالية قدرة آليات الرقابة الدستوريـــة التقليديـــة على مواكبة التطور الرقمي، فضلا عـــن صعوبة الموازنة بين متطلبات الامن الرقمي وحماية الحقوق والحريات الدستورية .[٢] وتطرح الرقمنة اشكالية التفسير الدستوري في ظل ظهور مفاهيم قانونية جديدة لم تكن حاضرة عند وضع الدساتير الوطنية مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والسيادة الرقمية، وقد ادى ذلك الى تباين الاتجاهات الفقهية بين من يدعو الى التفسير الحرفي للتصوص الدستورية، ومن يذهب الى تبني تفسير تطوري يراعي المتغيرات التقنية بما يضمن حيوية الدستور واستمراريته .[٣] وتزداد حدة هذه التحديات في الدول النامية، حيث تتداخل مشكلات ضعف البنية التشريعية والرقمية مع محدودية الخبرة المؤسسية، مما يفاقـــــم مـــــن صعوبة ادماج التحولات الرقمية ضمن الاطار الدستوري القائم ويؤدي ذلك احيانا الى تبني حلول تشريعيـــة متسرعـــة مستوردة قـــد لاتنسجم مع الخصوصية الدستورية الوطنية .[٤]

**٢.٣ المطلب الثاني: التحديات لحمايـــــة الحقوق والحريات الاساسية في البيئة الرقمية**

أدت التحولات الرقمية المتسارعة الى بروز تحديات دستورية جدية في مجال حماية الحقوق والحريات الاساسية، ولاسيما الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، فقـــد اتاح التطـــور التكنولوجي وسائل واسعة لجمع البيانات ومعالجتها وتداولها سواء مـــن قبل السلطات العامة او الجهات الخاصة الآمر الذي كشف عن محدودية الضمانات الدستورية التقليدية في مواجهة انماط جديدة مـــــن التدخل في الحياة الخاصة للافراد وفرض الحاجـــة الى اعادة النظر في نطاق الحمايـــة الدستوريـــــة للخصوصية في الفضاء الرقمي .[١] وقد برزت الرقمنة ايضا تحديا كبيرا فيما يخص حرية التعبير،إذ اصبح المحتوى الرقمي ينتشر بسرعة هائلة، ويتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية، مما ادى الى صعوبة ضبطه وفـــــق الاطر القانونية الوطنية هذا الواقع يثير اشكالية موازنة حرية التعبير مـــــع حماية الحقوق الاخرى مثل الامن السيبراني، وحماية السمعة، ومنـــع خطاب الكراهية بما يضع الدساتير امام اختيار فعالية الياتها التقليدية في صون الحقوق والحريات الاساسية في الفضاء الرقمي . [٢] كما شكل الحق في الآمن وحماية البيانات الشخصية تحديا دستوريا اخر في البيئة الرقمية، إذ ان توسع استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وتطبيقات المراقبة، وقواعـــــد البيانات الضخمة، جعل من الصعب على الدساتير الوطنية التقليدية ضمان حماية متكاملة للحقوق الفرديـــــة ويؤدي غياب أطر قانونية مرنـــة ومستحدثـــة الى تعرض الافراد لانتهاكات محتملة سواء مـــن الجهات الحكومية او الشركات الخاصة مما يستدعي تطوير سياسات دستورية وتشريعيـــة قادرة على التكيف مـــــع التحولات الرقمية دون الاخلال بالمبادىء الدستورية الاساسية .[٣] الوطنية إعادة تقييم آليات الحماية المعتمدة،بما يحقق التوازن بين متطلبات الامن والنظام العام من جهة وصون الحقوق والحريات الاساسية مـــن جهة

اخرى، وعليه فان مواجهة هذه التحديات تستلزم تطوير مقاربة دستورية واعية تستوعب خصوصية الفضاء الرقمي دون التفريط بالقيم الدستورية الراسخة .[١]

## ٤. المبحث الثالث: آليات التكيف الدستوري في عصر الرقمنة والعولمة القانونية

امام التحولات العميقة التي احدثتها الرقمنة والعولمة القانونية لم يعد الاكتفاء برصد التحديات الدستورية كافيا لضمان فاعلية الدساتير الوطنية واستمراريتها إذ تفرض البيئة الرقمية البحث في أليات دستورية عملية ومرنة تمكن النصوص الدستورية من التكيف مع التطور التقني المتسارع، مع الحفاظ على القيم الدستورية الجوهرية ومبدا سمو الدستور، ويهدف هذا المبحث الى بيان ابرز الاليات الدستورية القادرة على تحقيق هذا التكيف، بما يضمن حماية الحقوق والحريات الاساسية في العصر الرقمي .[٢]

### ١.٤ المطلب الأول: تطوير الأطر الدستورية والقانونية المرنة لمواجهة تحديات الرقمنة والعولمة القانونية

تعد مرونة الاطر الدستورية والقانونية من اهم الاليات الكفيلة بتمكين الدساتير الوطنية من التكيف مع التحولات الرقمية المتسارعة، دون الاخلال بجوهر القيم الدستورية، فالنصوص الجامدة وإن وفرت استقرارا تشريعيا قد تصبح عاجزة عن استيعاب الوقائع التقنية المستجدة، الامر الذي يستلزم تبني صيغ دستورية أكثر مرونة تسمح بتطوير التشريعات والسياسات العامة بما ينسجم مع متطلبات

البيئة الرقمية، مع الحفاظ على مبدأ سمو الدستور وضمان الحقوق والحريات الاساسية .[١] ويقتضي لتحقيق المرونة الدستورية اعتماد مقاربة تشريعية تكاملية تقوم على التنسيق بين النصوص الدستورية والتشريعات العادية، بما يسمح باستيعاب التطورات الرقمية دون احداث تعارض مع المبادىء الدستورية الاساسية .فالدستور بوصفه الاطار المرجعي الاعلى لايفترض ان ينغلق على صيغ جامدة، بل ينبغي أن يفسح المجال أمام المشرع الوطني لتطوير ادوات قانونية مستحدثة تنظم الفضاء الرقمي وتواجه تحدياته المتغيرة، في اطار من الشرعية الدستورية واحترام الحقوق والحريات الاساسية .[٢]

#### الفرع الأول: تعديل النصوص الدستورية والتشريعات الوطنية لمواكبة الرقمنة

يُعَدْ تعديل النصوص الدستورية والتشريعات الوطنية من ابرز الاليات العملية التي تعتمدها الدول لمواكبة التحولات الرقمية المتسارعة، إذ تسمح هذه التعديلات بادراج مفاهيم قانونية حديثة تتصل بحماية البيانات والخصوصية الرقمية، والامن السيبراني، كما تسهم في سد الفراغات التشريعية التي افرزها التطور التكنولوجي،.بما يضمن سد الفراغات التشريعية التي افرزها التطور التكنولوجي،.بما يضمن تعزيز الحماية الدستورية للحقوق والحريات الاساسية، ويكرس قدرة الدولة على تنظيم الفضاء الرقمي ضمن إطار الشرعية الدستورية . [١] ولايقتصر تعديل النصوص الدستورية الوطنية على إدخال مصطلحات تقنية جديدة، بل يمتد ليشمل اعادة صياغة بعض المبادىء الدستورية بما ينسجم مع متطلبات البيئة الرقمية، فاستحداث ضمانات دستورية صريحة لحماية البيانات الشخصية، وتنظيم استعمال التقنيات الحديثة من قبل السلطات العامة وتعزيز الرقابة على التشريعات الرقمية، كلها تمثل ادوات اساسية لضمان التوازن بين متطلبات التطور التكنولوجي وصون الحقوق والحريات الاساسية، كما يسهم هذا التوجه في تعزيز الثقة بالنظام الدستوري، وارساء إطار قانوني قادر على الاستجابة للتحولات الرقمية ضمن حدود الشرعية الدستورية .[٢]

#### الفرع الثاني: تطوير الاطر القانونية المرنة لحماية الحقوق والحريات في البيئة الرقمية

يمثل تطوير الاطر القانونية المرنة أحد أهم الأليات الدستورية لضمان حماية فعالة للحقوق والحريات الاساسية في البيئة الرقمية في ظل ما تتسم به هذه البيئة من سرعة التغير وتعقيد تقني، فاعتماد قواعد قانونية جامدة لم يعد كافيا لمواجهة الانتهاكات الرقمية المستحدثة، الامر الذي يستوجب اقرار تشريعات مرتة قادرة على التكيف مع التطورات التقنية المتلاحقة مع الحفاظ على الضمانات الدستورية الجوهرية ولا سيما مبدأ المشروعية وحماية الحقوق الاساسية .[٣] كما تسهم الأطر القانونية المرنة في تمكين السلطات العامة من الاستجابة السريعة للانتهاكات الرقمية دون الاخلال بالضمانات الدستورية للاجراءات

القانونية .ويُعَدْ تبني أليات تنظيمية حديثة مثل القواعد القانونية القابلة للتحديث، واللوائح التنفيذية المتكيفة مع الواقع الرقمي من الوسائل التيتساعد على تحقيق التوازن بين حماية الحقوق والحريات من جهة ومتطلبات الامن الرقمي والنظام العام من جهة اخرى .[١] ويستخلص مما تقدم ان تطوير الاطر القانونية المرنة لم يعد خيارا تشريعيا ثانويا بل ضرورة دستورية تفرضها طبيعة البيئة الرقمية ذاتها، بما تحمله من تحديات متسارعة تمس جوهر الحقوق والحريات الاساسية فالمرونة التشريعية متى ما اقترنت بضمانات دستورية واضحة ورقابة قضائية فعالة تمكن الدولة من تحقيق التوازن الدقيق بين متطلبات حماية الحقوق الرقمية من جهة والحفاظ على الامن السيبراني والنظام العام من جهة اخرى دون الانزلاق نحو تقييد غير مبرر للحريات، ومن ثم فان نجاح المنظومة الدستورية في مواجهة تحديات العصر الرقمي يظل مرهون بقدرتها على تبني أطر قانونية متجددة تستوعب التحولات التقنية وتحافظ في الوقت ذاته على القيم الدستورية الراسخة . اذن التحديات التي تواجه حماية الحقوق والحريات الاساسية في البيئة الرقمية لا يمكن معالجتها عبر مقاربات تشريعية جامدة، بل تتطلب رؤية دستورية مرنة تستند الى تحديث النصوص القانونية وتفعيل الرقابة الدستورية والقضائية عليها، كما ان نجاح الدولة في التكيف مع متطلبات الرقمنة يظل مرهون بقدرتها على تحقيق التوازن بين ضرورات الامن السيبراني واحترام جوهر الحقوق والحريات، بما يحافظ على القيم الدستورية ويمنع توظيف التحول الرقمي كذريعة لتقييدها .

## ٢.٤ المطلب الثاني: أثر المعايير الدولية والتجارب الدستورية المقارنة في تطوير الحماية الدستورية للحقوق الرقمية

يُشكل التطور المتسارع للتقنيات الرقمية تحديا مشتركا لمختلف النظم الدستورية الأمر الذي افرز حاجة متزايدة الى الاستعانة بالتجارب الدستورية المقارنة والمعايير الدولية، بوصفها ادوات تحليلية مرجعية لتطوير الحماية الدستورية للحقوق الرقمية، فهذه المعايير والتجارب لاتقتصر على تقديم نماذج تشريعية جاهزة بل تسهم في بلورة مبادىء دستورية عامة تساعد الدول على تحقيق التوازن بين متطلبات التحول الرقمي وضمان احترام الحقوق والحريات الاساسية، ومن هذا المنطلق يسلط هذا المطلب الضوء على اثر المعايير الدولية، والتجارب الدستورية المقارنة في تعزيز الاطار الدستوري الناظم للحقوق الرقمية وبما ينسجم مع الخصوصيات الوطنية لكل دولة .[١]

### الفرع الأول: تحليل التجارب الدستورية المقارنة في مواجهة تحديات الرقمنة والعولمة القانونية

أظهرت التجارب الدستورية المقارنة تباينا واضحا في اساليب تعامل الدول مع تحديات الرقمنة والعولمة القانونية إذ اتجهت بعض الدساتير الحديثة الى النص صراحة على حقوق رقمية مستحدثة، في حين اعتمدت دساتير اخرى على تفسير مرن للنصوص التقليدية القائمة . ويعكس هذا التباين إدراكا متزايدا لضرورة مواكبة التحولات التقنية دون المساس بالبنية الدستورية الاساسية، مع الحفاظ على مبدا سمو الدستور وضمان خضوع التشريعات الرقمية للرقابة الدستورية .[٢] وتبرز بعض التجارب الدستورية المقارنة الدور المحوري للقضاء الدستوري في مواجهة تحديات الرقمنة والعولمة القانونية، من خلال توسيع نطاق التفسير الدستوري بما يضمن حماية الحقوق والحريات في البيئة الرقمية . فقد اسهمت المحاكم الدستورية في عدد من الدول في اخضاع التشريعات الرقمية لمبدأ التناسب، والتأكد من عدم تجاوزها للحدود الدستورية عند تنظيمها لاستخدام التقنيات الحديثة، ولاسيما في مجالات حماية الخصوصية وحرية التعبير والحق في الوصول الى المعلومات [٣] كما وتكشف التجارب الدستورية المقارنة، ولاسيما الاوربية منها عن اعتماد مقاربة تقوم على ارساء مبادىء دستورية موجهة لتنظيم الفضاء الرقمي بدل الاكتفاء بتشريعات تفصيلية جامدة .فقد اسهمت اجتهادات المحاكم الاقليمية والدستورية في ترسيخ معايير تحكم تدخل الدولة في المجال الرقمي، مثل مبدأ الضرورة والموائمة، بما يضمن عدم الاخلال بجوهر الحقوق والحريات الاساسية في ظل العولمة القانونية وتداخل النظم التشريعية .[١] ويستفاد من تحليل التجارب الدستورية المقارنة ان مواجهة تحديات الرقمنة والعولمة القانونية لاتقوم على تبني نماذج تشريعية موحدة، بل ترسيخ مبادىء دستورية عامة تضمن مرونة النصوص القانونية وخضوعها للرقابة الدستورية . كما تؤكد هذه التجارب ان حماية الحقوق والحريات في البيئة الرقمية تظل مرهونة بقدرة الدساتير على استيعاب التحولات التقنية دون

الاخلال بجوهر القيم الدستورية وبما يعزز التوازن بين متطلبات التطور الرقمي وسيادة القانون .[٢]

## الفرع الثاني: دور المعايير الدولية لحقوق الانسان في تعزيز التكيف الدستوري والتشريعي في ظل الرقمنة والعولمة

افرزت الرقمنة والعولمة القانونية واقعا جديدا تجاوز الحدود الوطنية التقليدية، الامر الذي جعل النظم الدستورية امام تحدي حقيقي يتمثل في ضرورة التكيف مع معايير قانونية عابرة للدواة، وفي مقدمتها المعايير الدولية لحقوق الانسان، إذ لم تعد هذه المعايير مجرد التزامات دولية شكلية، بل اضحت إطارا مرجعيا موجها لاعادة صياغة القواعد الدستورية والتشريعية الوطنية، بما ينسجم مع التحولات الرقمية المتسارعة، ولاسيما في مجالات حماية الخصوصية الرقمية وحرية التعبير عبر الفضاء الالكتروني زضمان الحق في الوصول الى المعلومات .[٣] وتؤدي اتفاقيات حقوق الانسان الدولية دورا محوريا في تعزيز هذا التكيف . من خلال ارساء حد ادنى مشترك من الحماية القانونية، يقيد المشرع الوطني ويوجه سلطته التقديرية عند سن تشريعات رقمية جديدة . ويبرز ذلك بوضوح في اعتماد العديد من الدساتير المعاصرة مبادىء مستمدة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقيات الاقليمية لحقوق الانسان، بوصفها معايير تفسيرية تسهم في موائمة التشريعات الوطنية مع المتطلبات التقنية الحديثة دون الاخلال بجوهر الحقوق والحريات الاساسية . [١] كما أسهمت المعايير الدولية لحقوق الانسان في اعادة تشكيل مفهوم السيادة التشريعية في ظل العولمة، حيث لم يعد المشرع الوطني يعمل في فراغ قانوني مغلق، بل ضمن منظومة قانونية متعددة المستويات تتداخل فيها القواعد الوطنية والدولية، وقد انعكس ذلك على تبني أليات دستورية وتشريعية جديدة، تقوم على إدماج المعايير الدولية في عملية سن القوانين الرقمية، بما يعزز من شرعية هذه القوانين ويحد من مخاطر التعسف او الانتهاك غير المبرر للحقوق في البيئة الرقمية .[٢] وفي هذا السياق يغدو التكيف الدستوري والتشريعي القائم على المعايير الدولية لحقوق الانسان ضرورة قانونية لا خياراً تشريعيا، خاصة في مواجهة التحديات التي تفرضها التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، والمراقبة الرقمية وحوكمت البيانات، إذ تمثل هذه المعايير ضمانة اساسية لتحقيق التوازن بين متطلبات التطور التقني من جهة وصون الحقوق والحريات الدستورية من جهة اخرى وبما يعزز قدرة الدساتير الوطنية على الاستجابة الفعالة لمقتضيات الرقمنة والعولمة القانونية .[٣] اذن المعايير الدولية لحقوق الانسان تمثل ركيزة اساسية لضمان تكيف الدساتير والتشريعات الوطنية مع التحولات التي فرضتها الرقمنة والعولمة القانونية دون المساس بجوهر الحقوق والحريات الاساسية كما يسهم اعتماد هذه المعايير في تعزيز شرعية التشريعات الرقمية والحد من مخاطر التعسف التشريعي، تحت ذريعة التطور التقني، حيث ان إدماج المعايير الدولية في البناء الدستوري الوطني لم يعد خياراً تنظيميا بل ضرورة قانونية لضمان التوازن بين متطلبات التطور التكنولوجي وصيانة القيم الدستورية، وعليه فان تجاح التكيف القانوني مرهون بقدرة المشرع الدستوري والوطني على استيعاب هذه المعايير وتفعيلها ضمن سياق وطني متوازن .

## ٥. خاتمة

خلص هذا البحث الى ان الرقمنة والعولمة القانونية لم تعودا مجرد ظواهر تقنية او اقتصادية بل تحولتا الى عوامل مؤثرة بعمق في البنية الدستورية للنظم القانونية المعاصرة، وقد اظهرت الدراسة أن الدساتير الوطنية باتت مطالبة باعادة صياغة ادواتها المفاهيمية والتنظيمية لمواكبة التحولات الرقمية مع الحفاظ على جوهر الحقوق والحريات الدستورية، كما بين البحث أن المعايير الدولية لحقوق الانسان تشكل اطار مرجعي اساسي يوجه عملية التكيف الدستوري والتشريعي ويحد من مخاطر الانحراف التشريعي في البيئة الرقمية، وعليه فان قدرة الدساتير الوطنية على الاستجابة لمتطلبات العصر الرقمي تظل مرهونة بتحقيق توازن دقيق مع مقتضيات التطور التقني ومتطلبات الشرعية الدستورية .

**الاستنتاجات:**

- أدت الرقمنة والعولمة القانونية الى اعادة تشكيل المفاهيم التقليدية للسيادة الدستورية والاختصاص التشريعي
- اضحى التكيف الدستوري والتشريعي ضرورة قانونية حتمية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية .

- تمثل المعايير الدولية واتفاقيات حقوق الانسان أداة فعالة لضمان حماية الحقوق والحريات في ظل التشريعات الرقمية .
- يسهم القضاء الدستوري بدور محوري في ضبط حدود التكيف القانوني ومنع المساس بجوهر الحقوق الدستورية .
- أن غياب رؤية دستورية واضحة للتعامل مع التحولات الرقمية قد يؤدي الى فراغ تشريعي او انتهاكات غير مبررة للحقوق الاساسية .

**التوصيات:**

- ضرورة تضمين الدساتير الوطنية نصوصا صريحة تعالج الحقوق والحريات الرقمية وتكفل حمايتها .
- تعزيز موائمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الانسان عند تنظيم الفضاء الرقمي .
- تفعيل دور القضاء الدستوري في الرقابة على دستورية التشريعات الرقمية وضمان اتساقها مع المبادىء الدستورية .
- اعتماد سياسات تشريعية مرنة تواكب التطور التقني دون الاخلال بمبدأ الشرعية الدستورية .
- تشجيع التعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجال الحوكمة الرقمية، بما يعزز حماية الحقوق في اطار العولمة القانونية

## تضارب المصالح

يؤكد الباحث/الباحثون عدم وجود أي تضارب في المصالح المالية أو المهنية أو الشخصية قد يؤثر في تصميم الدراسة أو تحليل البيانات أو تفسير النتائج أو نشرها، وأن جميع الإجراءات البحثية تمت وفق معايير النزاهة والموضوعية العلمية.

## – المصادر والمراجع:

**اولا: الكتب العربية .**

١.احمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وسيادة القانون، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٦ .

٢.حامد عبدالله ربيع، العولمة واثرها على السيادة الدستورية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٩ .

٣.حسام عيسى، الدستور والفضاء السيبراني، دار الفكر القانوني، القاهرة، ٢٠٢١ .

٤.طارق شفيق، السيادة في ظل العولمة القانونية، دار الفكر الجامعي،الاسكندرية، ٢٠٢٠ .

٥.عادل عمر شريف، القضاء الدستوري في عصر العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩ .

٦.عبد الفتاح بيومي حجازي، العولمة واثرها في السيادة الدستورية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ٢٠٢٠ .

٧.عبد الحميد متولي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤ .

٨.عبد الرزاق السنهوري، فقه الدستور، دار احياء الثراث العربي، بيروت، ٢٠١٦ .

٩.عبد القادر قهوجي، العولمة وتاثيرها على السيادة الدستورية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ٢٠١٨ .

١٠. علي صادق ابو هيف، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٨ .

١١.محمد امين المهدي، الدستور والتحولات الرقمية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١ .

١٢.محمد رفعت عبد الوهاب، الحقوق الدستورية في عصر التكنولوجيا، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٢١ .

١٣ .محمد عابد الجابري، الدولة والحداثة في ظل التحول الرقمي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٢١.

١٤ . محمد فؤاد مهنا، التفسير الدستوري بين الجمود والتطور، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ٢٠١٧ .

١٥.محمود خليل، العولمة القانونية وتداخل النظم التشريعية، دار الفكر القانوني، بيروت، ٢٠١٩ .

١٦.ناصر امين، حقوق الانسان والتكنولوجيا الحديثة، المركز العربي للابحاث، ٢٠٢١ .

**ثانيا : الكتب المترجمة .**

١.اورستيني بوليتشينو / الحقوق الاساسية في العصر الرقمي، مطبعة جامعة اكسفورد، اكسفورد، ٢٠٢٠ .

٢.ديترغريم، الدسشتورية: الماضي والحاضر والمستقبل، ترجمة: عبدالله الحاج، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، ٢٠١٩ .

٣. سابينو كاسيسي، ماوراء الدولة: العولمة والقانون، ترجمة: محمود حداد، المركز العربي للابحاث، الدوحة، ٢٠١٨ .

**المواثيق الدولية:**

١. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦ .